تبعات ثورة ٢٥ يناير التعليمية على دور المصريين فى الخارج
رؤى تربوية مجتمعية
فى إطار التخطيط الاستراتيجى للتعليم فى مصر

إعـداد : أ.د / فتحى مصطفى رزق *

الملخص

تجـتاز جمهوريـة مصر العربية فى حاضرها اليوم وتحديداً بعد ثـورة الخـامس والعشـرين مـن يناير ٢٠١١، مرحلة تسعى فيها جاهدة للتعامل بفاعلية وإيجابية مع ما فرضته تلك المتغيرات السياسية والمجتمعية مـن تـبعات سـواء داخلية أم خارجية ، حيث أصبح هناك اهتمام واضح وملمـوس بأوضـاع مصـر الآنـية والمسـتقبلة على الصعيدين الداخلى والخارجى بعد تلك الثورة .

ولا مـبالغة فـى القـول بأن تلك الثورة تلقى بتبعاتها على التربية والتعلـيم مدعمـة بضرورة تضافر أبناء مصر فى الداخل والخارج وذلك فـيما يتصـل بـتطوير المنظومة التعليمية بشكل ينطوى على ما يجب أن تحدثه الثورة بالفعل من تغيرات يجب أن تشمل كل مناحى الحياة وأنشطتها فى مصر وعلى قمة أولوياتها التربية والتعليم.

وهـنا يبرز دور التربية العصرية فى إعداد الأفراد القادرين على الـتعامل بإيجابـية وفاعلـية مـع تلك المستجدات على الصعيدين المحلى والعـالمى . ولـيس بالأمر الجديد القول بأن كل تغيير وتغير مجتمعى لابد أن يصـاحبه تغيـير تربوى . إذ أن تلك النقلة المجتمعية الآنية والمستقبلة المترتبة على ثورة ٢٥ يناير ما هى فى جوهرها إلا نقلة تربوية ، فالتربية

---

* رئيس قسم تخطيط التعليم وعضو المكتب الفنى- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية- القاهرة .

هـــى المشـــكلة وهـــى الحـــل فى ضوء ما تطرحه تبعات تلك الثورة من إشكاليات مجتمعية تربوية جديدة.

لـــذا، كان من الأهمية بمكان أن تتفاعل المنظومة التربوية التعليمية مـــع تلـــك المتغيرات المجتمعية التى يمر بها المجتمع المصرى لما لها من تأثـــير مباشـــر علـــى كافة مناحى الحياة وأنشطتها المتعددة والمختلفة فى مصـــر ، فلم يعد التعليم حاليا بالنسبة لمصر قضية خدمات، بل أضحى أمن قومى وقضية وجود .

وتـــبعاً لذلك لابد وأن يكون التعليم على قمة الأولويات حقيقة مؤكدة بـــالفعل، وأن يكـــون حقاً قضية أمن قومى، بل القضية القومية الأولى التى يجـــب أن يلتفـــت حولهـــا كافـــة قوى المجتمع بكل فئاته وطوائفه ، وعلى مخـــتلف انتماءاتهم الفكرية السياسية الإيديولوجية . وبهذا الوضع يمكن أن نحقـــق لمصرنا ما نأمل أن تكون عليه من تقدم ورقى فى إطار عهد جديد من الحرية والديمقراطية والعدل الاجتماعى .

هـــذا، وفـــى إطار المنظور القومى لتطوير المنظومة التعليمية فى مصـــر بكافة مقوماتها وعناصرها ، فإن الأمر الذى لا جدال فيه تبعاً لذلك ألا يقتصـــر هذا الشأن على الجهات الرسمية الحكومية فحسب ، بل يساهم فـــيه المجـــتمع بكـــل فئاته ومنظماته سواء حكومية أم غير حكومية، حيث أصـــبح هـــذا الشأن التربوى التعليمى أكبر من قدرة الأجهزة الرسمية فى المجـــتمع أن تضـــطلع بها بمفردها ، وأصبحت بالتالى المشاركة والشراكة الشـــعبية والمجتمعية فى هذه الجهود من خلال منظمات المجتمع المدنى فى الداخـــل على قدر كبير من الأهمية ، ويزداد الأمر أهمية وإلحاحاً بضرورة مشاركة أبناء مصر فى الخارج فى هذا الشأن القومى ، فإن مصرنا الغالية قـــد حـــباها الله سبحانه وتعالى بنعم غالية وخير كثير وأناس أجلاء كرماء فى الداخل والخارج يحبون وطنهم الأم – مصر – ولا يألون جهداً فى بذل العطاء من أجل تقدمه ونهضته ورفعته .

ومـــن ناحـــية أخرى ، فإن قضية تطوير التعليم فى مصر وتحديثه فـــى إطـــار الســـياق الحالى للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة من جانـــب، والـــتحديات الحالية والمرتقبة التى يواجهها المجتمع المصرى من جانـــب آخـــر، لـــم تعـــد تحتمل مزيداً من التأجيل ، مما يفرض أن تكون مواجهـــتها جماعـــية بـــأن تتولى الأحزاب والتنظيمات الشعبية فى الداخل والخـــارج مســـئولية المشـــاركة الفعالـــة والإيجابية من خلال حملة قومية جماهيرية واسعة فى هذا المجال .

لـــذا، تـــنطلق أهداف هذه الورقة البحثية ودواعى إعدادها لمؤتمرنا هذا من الظروف الراهنة التى يمر بها ويعيش فيها المجتمع المصرى، وما يحـــدث فـــيه من تحديات وتغيرات وتحولات، وما نأمل أن تنتهى إليه من آلـــيات إجرائية تساعد بحق فى تفعيل دور المصريين فى الخارج فى دعم وتدعـــيم تطويـــر المنظومة التعليمية فى مصر والشراكة الفاعلة الإيجابية فيها .

وفـــى ســـياق العرض السابق فإن الإشكالية الرئيسة التى تتمحور حولهـــا هذه الورقة البحثية تكمن فى أن الحكومة الحالية وحدها، وبوضعها الراهـــن، وبالظـــروف المعاشة المعاكسة التى تمر بها مصر حاليا، ومهما رصـــدت مـــن مـــبالغ وميزانـــيات – إن توافرت فى الأصل – للإصلاح المنشـــود والمأمول لمنظومة العملية التعليمية بكافة مقوماتها وعناصرها ، فـــإن الأمـــر الذى لا جدال فيه أن تطوير التعليم المستهدف فى مصر الآن يحـــتاج أكـــثر من وقت مضى إلى تكاتف كل الجهود الوطنية والمخلصة، ومســـاهمة القادريـــن مـــن أبناء مصر فى الداخل والخارج علماء أجلاء، ورجـــال أعمال أفاضل شرفاء فى تمويل التعليم ودعم المشروعات التنموية المستهدفة ذات الصلة بالعملية التعليمية.

هـــذا، وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه من الصعب أن نتوقع تنشـــيط وتفعـــيل الدور التعليمى المفترض أن يقوم به خيرة أبناء مصر فى الداخـــل والخـــارج **بشـــكل غـــير مخطط وفق الأصول العلمية الإجرائية**

السليمة . وتبعا لذلك فإنه من الضرورى إتخاذ إجراءات خاصة تتصل بسياسة التعليم فى مصر واتجاهات نموه كما وكيفا ، بحيث نعيد التوازن بين متطلبات المجتمع من التعليم، وقدرة أجهزة التعليم ذاتها على الوفاء بهذه المتطلبات ويتطلب الأمر تبعا لذلك أن تكون هناك أسس داعمة وفاعلة لإدارة عملية التخطيط ورسم السياسات وتخصيص الموارد فى سياق تعاونى تكاملى بين الجهات المانحة والداعمة وبين الجهات الرسمية ذات الصلة بهذا الشأن التعليمى، **الأمر الذى يترتب عليه تبعا لذلك توفير تعليم عالى الجودة للجميع يرتكز على المبادئ التى قامت من أجلها تلك الثورة، مما يؤهل أبناء مصر المستقبل لمواطنة مستنيرة فى سياق عقد اجتماعى جديد، وبالتالى تأسيس نظام تعليمى متطور يدعم المشاركة المجتمعية الفاعلة والحوكمة الرشيدة وممارسة المسئولية والمساءلة بشفافية وموضوعية فى إدارة العملية التعليمية على مختلف مراحلها ومستوياتها الإدارية دعما للامركزية المستهدفة لإدارة العملية التعليمية فى مصر .**

وترتيبا على ذلك ، فإن التناول المنهجى لتلك الورقة البحثية ينحو ناحية الإجابة عن تساؤل أولى مؤداه :

- ما التبعات التعليمية المترتبة على ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ على دور المصريين فى الخارج ؟

ويتبع هذا التساؤل سؤال آخر يلازمه يتممه ويكمله ومتوازيا معه مضمونه :

- ما الرؤى التخطيطية – إذن – فى سياقها المجتمعى من المنظور الاستراتيجى التعليمى لتفعيل دور المصريين فى الخارج باعتباره أهم مرتكزات الأمن القومى المصرى وأبرز المشروعات القومية؟

وبصفة عامة ومجملة ، فإنه إذا كان الهدف النهائى الذى سعت إليه هذه الورقة البحثية يكمن فى التوصل إلى الآليات الأكثر فعالية لتنشيط جهود ومساهمات المصريين فى الخارج فيما يتصل تحديدا بالمجال

التعليمى، فإن الأمر قد تطلب تناول العديد من المحاور والعناصر التى تعطينا جميعها فى النهاية وبشكل بانورامى متكامل ومتفاعل تلك الرؤية المجتمعية ذات الصبغة التخطيطية الإستراتيجية فى هذا الصدد .

فليس هناك غد أكثر إشرافاً بلا تخطيط وليس هناك مستقبل بلا خطه .

ومن ثم ، فإن هذه الورقة البحثية تمثل الجانب المجتمعى التربوى لدعم العلاقة بين علماء مصر وأبناءها فى الخارج لتفعيل دورهم المأمول للبرامج والخطط التنموية المستهدفة فى مصر وخاصة ما يتصل منها بالجانب التعليمى .

وفى النهاية وإحقاقا للحق وبرؤية علمية أكاديمية موضوعية محايدة تأتى هذه الورقة البحثية وما تضمنته من رؤى وأفكار تتويجا للجهود العديدة الجادة التى بذلت خلال العهود الماضية من جانب أبناء مصر ومثقفيها وعلمائها فى الداخل والخارج على حد سواء ولكن لسبب أو لآخر لم تؤت عائدها المأمول بالكفاءة المرجوة الأمر الذى يتطلب من جديد إعادة النظر فى إجراءات تفعيلها .

ولذا نأمل أن يكون مؤتمرنا هذا البداية الحقيقية الفاعلة فى هذا الشأن دون ما سبق من جهود ومؤتمرات فعل نحن فاعلون ؟

(والله من وراء القصد وسبحانه وتعالى الهادى إلى سواء السبيل)